دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تعليم حقوق الإنسان بين الاستراتيجية والممارسة العملية
المصدر:	شؤون اجتماعية
الناشر:	جمعية الاجتماعيين في الشارقة
المؤلف الرئيسي:	مراد، بركات محمد
المجلد/العدد:	مج32, ع128
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	شتاء
الصفحات:	177 - 186
رقم MD:	721489
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	حقوق الإنسان
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/721489

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تعليم حقوق الأنسان بين الاستراتيجية والممارسة العملية

أ.د. بركات محمد مراد.(*)

مقدمة:

الحفاظ على حقوق الإنسان هو حجر الأساس في استقرار أي مجتمع، فأينما وجدت مجتمعا مستقرا وجدت إنسانا مطمئنا على حقوقه، ومما لا شك فيه أن لتعليم حقوق الإنسان لكل فرد من أفراد المجتمع وإدخالها في ثقافته وتحويلها إلى واقع، مردودا كبيرا في تعزيز فهم حقوقه أولا، واحترامها والحفاظ عليها والشعور بالكرامة والحرية ثانيا مما يدفعه إلى المشاركة بفعالية في تنمية وطنه ورفاهية مجتمعه وحفظ السلام. وهذا مما أيدته التجربة.

إن تعليم حقوق الإنسان هو في الجوهر مشروع لتمكين الناس من الإلمام بالمعارف الأساسية اللازمة لتحررهم من جميع صور القمع والاضطهاد، وغرس الشعور بالمسؤولية تجاه حقوق الأفراد والمصالح العامة. كما أن ثقافة حقوق الإنسان، تشمل مجموعة القيم والبنى الذهنية والسلوكية والتراث الثقافي والتقاليد والأعراف التي تنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان، ووسائل التنشئة التي تنقل هذه الثقافة في البيت والمدرسة والهيئات الوسيطة، ووسائل الإعلام.

إن تعليم ثقافة حقوق الإنسان ونشرها هو عملية متواصلة وشاملة تعم جميع صور الحياة، ويجب أن تنفذ إلى جميع أوجه الممارسات الشخصية والمهنية والثقافية والاجتماعية والسياسية والمدنية، ومن الضروري لجميع المهن أن ترتبط بمقاييس أداء تلتزم بقيم تستلهم الحقوق الأساسية للإنسان، ولذلك تقول الباحثة لبنى الأنصاري في مقال لها عن حقوق الإنسان (المعرفة العدد ١١٧ إبريل٢٠٠٤)، إن تضافر المعرفة والممارسة هو الهدف الجوهري لتعليم ثقافة حقوق الإنسان ونشرها، إن تعليم حقوق الإنسان، إذ يغرس حس الكرامة والمسؤولية إلى جانب المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، يقود الناس بالضرورة إلى الاحترام المتبادل والمساعدة الجماعية والتأقلم مع حاجات بعضهم بعضا وحقوقهم، كما يقودهم إلى القبول بالعمل معا للتوصل بصورة حرة إلى صياغات مناسبة ومتجددة تضمن توازن المصالح والعمل المشترك من أجل الخير العام، دون حاجة إلى فرض سلطان العنف المنظم أو العشوائي الذي يصادر حريات الناس جميعا.

(*) أستاذ الفلسفة الإسلامية–قسم الفلسفة والاجتماع–كلية التربية–جامعة عين شمس

رؤية تاريخية:" حقوق الإنسان"، تركيبها اللفظي يدل على مفهوم يتألف من مفهومين هما (الحق) في صيغة الجمع، و(الإنسان) في صيغة المفرد، وإذا ما كان لكل مفهوم جذوره ومرجعياته التاريخية التي تنتمي إلى مجتمع ما، ولغة ما، فإن مفهوم (حقوق الإنسان) يأخذ صيغة تجريدية، لانتمائه إلى جميع المجتمعات البشرية، لأنه يخص الإنسان ككائن، وكجنس منذ أن وجد على هذه الأرض والى يوم زواله عن وجهها.

ولا شك أن" حقوق الإنسان" هي تلك المزايا الشرعية الناشئة عن التكريم الذي وهبه الباري جلت قدرته للإنسان بقوله:" وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آَدَمَ" (الإسراء-٧٠) وألزم الجميع طبقا للضوابط والشروط الشرعية باحترامها، إن الشريعة الإسلامية ممثلة في الكتاب والسنة، تشتمل على سلسلة محكمة من القواعد والضوابط والمبادئ والأحكام التفصيلية التي نظمت علاقة الإنسان بربه وعلاقته بأبناء جنسه، بالإضافة إلى ذلك قام العلماء بتأصيل ما سموه مقاصد الشريعة التي تشتمل على ما كان ضروريا أو حاجيا أو تحسينيا.

هذه المقاصد تنطوي على صيانة سائر الحقوق الإنسانية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما أنها تعتبر تأصيلا لنظرة متكاملة متوازنة لحقوق الإنسان، مقرونة بواجبات المجتمع والأفراد في حمايتها وتوفيرها باعتبار ذلك مسؤولية الجميع.

ويمكن أن نحصر أصل حقوق الإنسان فيما يلي:

- التكريم وهو مبدأ ثابت لكل إنسان لمجرد كونه إنسانا قال تعالى" وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آَدَمَ".
- المساواة والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم:" يا أيها الناس إن ربكم واحد وأباكم واحد ولا فضل لعربي على أعجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأبيض على أسود، كلكم لآدم وآدم من تراب" (أخرجه أحمد في المسند/١١).

- العدل، يقول تعالى:" وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ" ، وهو الذي يحقق المساواة بين الناس، وباختصار فكل حقوق الإنسان الأساسية جاء بها الإسلام، الإنسان مكرم من عند الله وله حق الاحترام فلا يتعدى على خصوصياته، إلا أن هذه الحقوق تارة تكون موجهة إلى المجتمع أو من يمثله، وتارة إلى الأفراد، بمعنى أنها تارة تكون من فروض الكفاية من باب التعاون على البر والتقوى، وتارة تكون من فروض الأعيان.

- هذا فيما يتصل بالجذور الإسلامية لحقوق الإنسان، أما ظهور هذه الحقوق والاهتمام بها في العصر الحديث فقد نشأت في النصوص السياسية الثورية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وقد جاءت على شكل إعلانات وتشريعات، كان أولها الإعلان الإنجليزي الذي صدر عن البرلمان عام ١٦٨٩ على إثر الثورة البرجوازية ضد الأرستقراطية، والذي ضمن الحرية الشخصية للمواطن وحرم إيقافه وسجنه دون سند قانوني.
- ثم جاء إعلان الحقوق لولاية فرجينيا Virginie وبعد ذلك في الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان في ٢٦ آب عام ١٧٨٩، وكان لهذا الإعلان أسس فلسفية وفكرية ارتكز عليها عند بعض المفكرين الإنجليز والفرنسيين، فكان جون لوك (١٧٠٤) هو المنظر الأول لها خصوصا في كتابيه" دراستان حول الحكم المدني" الذي أكد فيه الحقوق الطبيعية للإنسان، أي حقه في الحياة، والحرية، والمساواة، والملكية، وكذلك كتابه" رسالة في التسامح" الذي أكد فيه مبدأ الحرية الذي لم يحصره في حرية الرأي والفكر والتعبير فحسب، وأنما أيضا في حرية العقيدة والمعتقد والتعبد، ودعا إلى وجوب فصل الدين عن الدولة، أي ما يسمى ب" العلمانية" في أدبياتنا السياسية والدينية والفكرية حاليا–على ما يؤكده الكاتب برهان شاوي في دراسته" حقوق الإنسان هل هي بضاعة غربية؟"
- ثم جاء الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو (١٧٥٥) فتوصل إلى نظرية تقوم على إرساء النظم الإدارية والسياسية والقانونية التي تضمن الحقوق الطبيعية للإنسان التي منحها الله له، وذلك بترجمتها إلى حقوق وضعية تتجسد من خلال (دولة القانون والمؤسسات) وكان هذا في كتابه الشهير" القوانين" والذي أصدره عام١٧٤٨، ويدرس حاليا في جميع الجامعات وكليات القانون والعلوم السياسية في العالم، ثم تجسدت مبادئ حقوق. الإنسان عند جان جاك روسو (١٧٧٨) والذي كان بسبب جذوره الشعبية، الأكثر ثورية من كل فلاسفة التنوير بكتابه" العقد الاجتماعي" الذي أصدره عام ١٧٦٢ حيث وضع فيه أسس مفهوم" المواطنة" في ضوء القوانين الطبيعية التي تقر" حقوق الإنسان" في الحرية والمساواة، وما يستوجب إقامة النظام الديمقراطي الذي يكون فيه الشعب هو صاحب السيادة.
- ولا شك أن أوربا قد توجت" حقوق الإنسان" حينما أقرت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ حقوق الإنسان كقانون دولي، وكأيديولوجيا عالمية مشتركة، تقر بها جميع الدول، بل وطورت هذه الحقوق، فانتقلت من "حقوق الإنسان" إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها".

ومن المفارقات الجديرة بالاعتبار، أنه على الرغم من أصالة هذه الحقوق للإنسان في الإسلام سواء في نصوصه القرآنية أوفي أحاديثه النبوية، إلا أن هذه الحقوق قد غابت عن واقع العرب والمسلمين لقرون طويلة، بل لم تؤثر تلك التطورات الفكرية والفلسفية والقانونية التي تناولت هذه الحقوق في العالم الغربي، وظلت الدول العربية، خاصة في ظل الخلافة العثماية ترزخ تحت نير الاستبداد وسيادة الظلم وضياع كثير من هذه الحقوق. ولم يبدأ الاهتمام بها إلا بعد بداية النهضة العربية الحديثة، خاصة بعد منتصف القرن التاسع عشر حينما أرسلت البعثات الدبلوماسية والعسكرية والجامعية والتجارية العربية إلى أروبا، لتبحث عن نجاحها التكنولوجي والعلمي والحضاري بشكل عام، ولذلك بدأ الاهتمام بهذه الحقوق عند الرواد العرب المحدثين من أمثال رفاعة الطهطاوي وخير الدين باشا التونسي وغيرهما.

مميزات حقوق الإنسان في الإسلام: وبمقارنة حقوق الإنسان، وكما هي مستقاة من القرآن الكريم والسنة النبوية بتلك التشريعات الغربية المؤسسة على رؤى فكرية وأيديولوجية وضعية، يمكننا أن نتبين مميزات خاصة بهذه الحقوق في الإسلام، حيث إنها ربانية، فهي تكليف وتشريف للإنسان باعتباره مستخلفا في الأرض، وسخر له الكون ليديره برشاد وسداد، وفي مقابل هذه النعمة عليه حقوق العبادة للخالق، وهنا ينشأ الواجب والمسؤولية، أما مصدر هذه الحقوق عند الغرب، فهو إنساني يعتمد على الأعراف والعادات والقوانين الحكومية ورؤى الفلاسفة والمفكرين.

كما أن هذه الحقوق في الإسلام جزء لا يتجزأ من الإسلام عقيدة وشريعة تتجسد في علاقة الإنسان بربه وبنفسه وبغيره من الناس أي اشتملت على الجانبين العقدي والفقهي، كما أن حقوق الإنسان في الإسلام واقع عملي وممارسة سلوكية وليست مجرد تصور نظري، أو مثالي يخالف الواقع، وهي متعلقة بابن آدم، أي بجنس الإنسان في كل زمان وفي أي مكان، أما فكرة حقوق الإنسان المعاصرة فقد نشأت-كما رأينا-في داخل البلدان الأوربية، فهي تعبر بصورة جوهرية عن تصور الثقافات الأوربية للإنسان والحياة والعلاقات الاجتماعية والأممية على نحو أخص، لا ننسى أن حقوق الإنسان في الإسلام لها صفة الإلزام بالنسبة للمسلمين، لأنها مقررات الدين، ولأنها تتضمن جزاءات دنيوية ودينية على من يخالفها، أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فليس من شأنها حماية تلك الحقوق، ولا يعطيها صفة الإلزام لأنه لا يتضمن أية جزاءات مخالفة أحكامه، أو ضمانات تنفيذها.

إن الشريعة الإسلامية منحت الإنسان حقوقا باعتبار إنسانيته في كل طور من أطوار حياته، من ولادته إلى وفاته، بل نجد أحكام تتعلق بالجنين، فحرم الشرع الإجهاض، وقدر دية محددة تجب على من تسبب في إسقاطه ...

وهناك–وكما يخبرنا الكاتب محمد فضل المراد في دراسته عن" استراتيجيات تعلم حقوق الإنسان" –حقوق للإنسان تترتب على علاقاته الاجتماعية، مثل حقوق الوالدين والأقارب وذوي الأرحام، وحقوق الجار والضيف وغير ذلك كثير، وصفوة القول: إن حقوق الإنسان في الإسلام تتسم بالسبق والعمق والشمول الذي يظهر لكل من أمعن النظر في هذه الشريعة الإلهية السمحة.

أهداف تعليم حقوق الإنسان ونشر ثقافتها:

- تنمية الشخصية الإنسانية وازدهارها بأبعادها الوجدانية والفكرية والاجتماعية، وتجذير إحساسها بالكرامة والحرية والممارسة الديمقراطية؛
- تعزيز وعي الناس–نساء ورجالا–بحقوقهم بما يساعد على تمكينهم من تحويل مبادئ حقوق الإنسان إلى حقيقة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، ورفع قدرتهم على الدفاع عنها، وصيانتها والنهوض بها على جميع المستويات؛
- توطيد أواصر الصداقة والتضامن بين الشعوب وتعزيز احترام حقوق الآخرين، وصيانة التعدد والتنوع الثقافي وازدهار الثقافات القومية لكل الجماعات والشعوب، وإغناء ثقافة الحوار والتسامح المتبادل ونبذ العنف والإرهاب، ومناهضة التعصب وإكساب جميع الناس مناعة قوية ضد خطاب الكراهية؟
- تعزيز ثقافة السلام القائم على العدل وعلى احترام حقوق الإنسان، وعلى رأسها الحق في تقرير المصير، والحق في مقاومة الاحتلال، ودمقرطة العلاقات الدولية ومؤسسات المجتمع الدولي، بحيث تعكس المصالح المشتركة للبشرية.

طرق تعليم حقوق الإنسان واستراتيجيتها:

هذا فيما يخص حقوق الإنسان، أما استراتيجية تعليم هذه الحقوق، فلابد من تعريف "الاستراتيجية" أولا، وهي" فن توزيع استخدام مختلف الوسائل والبدائل المتاحة لتحقيق الأهداف المنشودة"، ومن باب الإحاطة الثقافية، فإن الاستراتيجية كلمة لاتينية الأصل تشتمل على مقطعين star ومعناها الميدان، وtig ومعناها الجبل، وقد غلب الاصطلاح استعمالها للدلالة على القواعد العامة التي تتعلق بمجمل التخطيط للعمل الناجح السديد.

وللاستراتيجية مبادئ عدة أهمها مبدأ أن رئيسيان:

١- البداهة الذكية، وهي المبادرة إلى العمل في الاتجاه الصحيح وبأدنى تأمل، وتشتمل أيضا على تقدير الموقف ودراسة الأوضاع، ويستعان عادة في ذلك بجمع المعلومات عن حجم وطبيعة جهة التنفيذ، ثم تحديد الهدف المطلوب تحقيقه ثم دراسة الطاقة التي يمكن استخدامها في ظل الظروف الزمانية والمكانية المناسبة،

٢- المفاجأة: وتعني المبادأة بالعمل في الاتجاه الصحيح بطريقة تخالف توقع وتقدير الآخرين، ومنشؤها الإخلاص وعدم الانشغال بغير الهدف، من أجل الإنجاز السريع وأحداث الارتباك وشل القدرة على اتخاذ إجراءات مضادة فعالة ومجزية، وعنصر المفاجأة لا يتم إلا من الابتكار الذكي والفكر والذهن المتوقد، وتجنب النمطية والتكرار والمحاكاة

العمياء، وهناك عناصر ثانوية للاستراتيجية أهمها: البساطة، والتعاون، ووحدة القيادة، واستخدام الاستراتيجية في تحقيق تعلم سريع وفعال ومبدع، هام جدا للغاية لاشتمال الموضوع على كثير من الجوانب المعرفية والمعلوماتية والثقافية فضلا عن الفلسفية والوجدانية، أي اشتمالها على الجوانب الإيديولوجية إضافة للجوانب التطبيقية العملية، ولا شك أن نموذج المعرفة والإدراك والوعي الذي يركز على نشر المعرفة الأساسية بقضايا حقوق الإنسان وتعزيز اندماجها بالقيم العامة (كما في الدورات التدريبية والمناهج الدراسية والجامعية) قد يكون أكثر فاعلية على المدى الطويل في إحداث التحول الاجتماعي الإيجابي، وبعد التجربة التي خاضتها منظمات حقوق الإنسان خلال النصف الثاني من القرن العشرين، توصلت تلك المنظمات إلى قناعة مفادها أن الحد من انتهاكات حقوق الإنسان ينطلق من قاعدة أن أفضل وسيلة لصون حقوق الإنسان وعدم التعدي عليها إنما تكمن في توعية الناس بحقوقهم وتعليمهم كيفية الدفاع عنها في الوقت المناسب، وليس المقصود هنا نشر ثقافة حقوق الإنسان بين النخب السياسية والثقافية والاجتماعية والنسوية، وأنما إيصالها إلى كل فرد من أفراد المجتمع وإدخالها في ثقافته وتحويلها إلى جزء يومي وحياتي فيها، وعلى الصعيد الدولي، اضطلعت منظمات عالمية عديدة حكومية، كمنظمة اليونسكو، وغير حكومية مثل منظمة العفو الدولية، واللجنة الدولية للحقوقيين، وأطباء بلا حدود وغيرها، بدور مهم في تعليم حقوق الإنسان ونشر ثقافتها، وذلك من خلال الإنتاج العلمي والنظري والوعي بقضاياه وحل بعض المعضلات النظرية والعملية التي تواجه تطبيقها، إضافة إلى عقد الدورات التدريبية وأعداد الأدلة والقواعد الإرشادية لدمج مفاهيم حقوق الإنسان ضمن المناهج الدراسية في مراحل التعليم الأساسية وفي المرحلة الثانوية والجامعية والجهود الإعلامية، ومن هنا تتضح لنا الرؤية في استراتيجيات تعليم هذه الحقوق.

أما الاستراتيجيات التي يجب تنفيذها في تعليم حقوق الإنسان فهي مجموعة المفاهيم والقواعد والنظم والإجراءات والآليات والتحركات والجهود التي تستهدف تغييرات عميقة الجذور وبعيدة المدى في معرفة الناس حقوقهم والدفاع عنها، وتمثلها بوصفها جزءا أصيلا من ثقافتهم ومن رؤيتهم للحياة والعلاقات الاجتماعية والسياسية، هذا يعني أن تعليمنا الناس حقوقهم لا يستهدف تزويدهم بكميات من المعلومات والمعارف وتلقينهم بعض البراهين التي يستخدمونها في الدفاع عن أنفسهم، وأنما يستهدف بصورة أدق إعادة تشكيل وعي الناس بتلك الحقوق حتى يتمكنوا من أن يمتلكوا الحماسة والاندفاع التلقائي نحو المحافظة على تلك الحقوق وصيانتها، وردع أولئك المعتدين عليها.

ولابد من القول إن تقديم المعلومات للناس حول حقوقهم هو أسهل عمل يمكن القيام به، لكن الذي يمثل تحديا حقيقيا لنا جميعا هو أن نمزج بين تعليم حقوق الإنسان وممارستها على نحو عملي، فلا معنى للتعليم الذي يتم في أجواء الخوف والحذر والكبت والترقب، وان كل الأنشطة التعليمية وكل البيئات المهتمة بتعليم حقوق الإنسان مطالبة–إذا كانت جادة وتدعو إليه–حيث إن عليها أن تتيح النقد البناء الملتزم بالحقيقة، وتشجع على طرح وجهات النظر المختلفة، وأن تجعل العدل وتطبيق القانون وضمان الحرية المشروعة ركائز واضحة في هيكليتها، وفي العلاقات السائدة فيها، وهذا يتطلب:

تأهيل كوادر ذات خبرة جيدة، وإمكانات ممتازة للقيام بهذه المهمة، فمع أن تعاليم الإسلام أوجدت الأساس العميق لمسألة حقوق الإنسان وشرعت الكثير منها، فإن عصور الانحطاط التي مرت بها الأمة جعلت الاهتمام بتعليم تلك الحقوق ضعيفا. كما أن التطور الذي حدث في العالم كله في نشر الثقافة الحقوقية يجعل كثيرا من أمم الأرض في حاجة ماسة إلى إعادة تأهيل نفسها وتوسيع أنشطتها التعليمية في هذا الحقل، فعلى الرغم من الجهود الطيبة والمبذولة من قبل الحركة العربية لحقوق الإنسان ومن المنظمة الإسلامية للثقافة والعلوم إلا أن العالم العربي والإسلامي فقير بالجهات والأطر والفعاليات والأنشطة التي تتابع الحقوق المهدورة وتنشر المعارف الأساسية التي تبصر الناس بها، وتشتمل استراتيجيات تعليم حقوق الإنسان على ترسيخ المفاهيم حول بعض الحقوق العامة التي ينبغي أن تتصدى الحكومات أو أهل الثراء أو الجمعيات الأهلية والخيرية لها، مثل حق الناس في أن يحصلوا على تعليم ملائم لأطفالهم، ومن حقهم الحصول على مياه شرب نقية، وعلى علاج صحي جيد والعيش في بيئة نظيفة وصحية وغيرها كثير إضافة إلى دعم كل ما من شأنه تعزيز أسلوب العيش التعاوني الذي يشكل مصدرا مهما للأمن الفردي، كما أن من حق أصحاب المهن والتخصصات المختلفة أن يدافعوا عن حقوقهم في إطار الالتزام العام بأخلاقيات المجتمع المسلم والمسالم، من خلال إنشاء الهيئات والنقابات واللجان، وكل ما من شأنه جعلهم قوة قانونية وأدبية تسهم في تحقيق التدافع الحضاري والتوازن الاجتماعي.

لابد من تحرير واضح للمفاهيم والأفكار المتعلقة بجوهر حقوق الإنسان من وجهة النظر الإسلامية. وهوما يقتضي بذل جهود مقدرة على الصعيد الفقهي والاجتهادي يحسم الخلاف في أكبر قدر من نقاط النزاع بين المهتمين بحقوق الإنسان، ويحتاج كذلك إلى نشر ثقافة احترام الآخر والإحساس به وثقافة الحل السلمي والأهلي للنزاعات الاجتماعية، إضافة إلى احدث تغييرات غير قليلة في الهيكلية العامة للنظم والقوانين السائدة.

ويرى الكاتب محمد فضل المراد في مقاله السابق، أنه من المهم في استراتيجيات تعليم حقوق الإنسان القيام بأمرين:

- العمل على توفير المزيد من استقلال القضاء في أحكامه، حيث إن تثقيف القضاة بحقوق الإنسان وتوعيتهم للجذور الاجتماعية والتاريخية والفكرية لهدر حقوق الإنسان في عالمنا العربي والإسلامي، بالإضافة إلى أن ضمان استقلال القضاء، يشكل حاجزا في وجوه أولئك الذين لا يملكون أي رادع يردعهم عن انتهاك حقوق الضعفاء والمهمشين، وان عدم استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية يعد من أعظم المشكلات التي يواجهها الكثير من المجتمعات الإسلامية، بل هو يشكل شكلا خطيرا من أشكال الفساد والانحراف، حيث يعرف الناس مسبقا أنهم مكشوفون حقوقيا بسبب ضعف السلطة القضائية أو تبعيتها أو تحيزها، كما أنه لابد من إعادة هيكلة الأجهزة القضائية والتدقيق في عملية اختيار القضاة، من أهليتهم لذلك واشتهارهم بالتدين والخلق الرفيع والخوف من الله تعالى.
- الرفع من مستوى معلمي المدارس في جميع المراحل وتفتيح وعيهم على مسائل حقوق الإنسان، فمدارسنا تعاني من كثير من المشكلات، ولعل أهمها أن كثيرا من المعلمين لا يحترمون طلابهم ولا يحافظون على حقوقهم، كالاعتداء على كرامتهم من خلال نبذهم ببعض الألقاب، واستخدام بعض الألفاظ النابية في تأنيبهم وزجرهم لهم، أو عدم العدل في تصحيح أوراقهم، وهذه الوضعية تؤسس لدى الأطفال والفتيات القابلية للخضوع لمن ينتهك حقوقهم، ويعتدي عليها، إضافة إلى أن كثيرا من المدرسين لا يعد متشبعا بما فيه الكفاية بروح الاعتراف بحقوق الآخرين، كما أنه لا يملك الثقافة الحقوقية التي يمكن أن يقدمها لطلابه، لذلك يعتبر القضاء والتعليم بما فيهما من قيم ومفاهيم ومعايير واتجاهات يشكلان ملامح مهمة في الوجه الحضاري لأي أمة من الأمم. وعلينا أن نعيد تشكيل تلك الملامح بما يليق بخير أمة أخرجت للناس.

إن التقدم في حقوق الإنسان واحترامها سيظل منوطا بتعامل المسلمين مع بعضهم على أساس قوله تعالى:" إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ " (الحجرات-١٣) بعيدا عن أي تلوين عرقي أو طائفي أو اجتماعي في اتجاه تقديري معايير الكفاءة والتقوى والإحسان والنفع العام والاستقامة، وهي معايير إذ ا ما تم إبرازها والتعامل على أساسها فإنها قادرة على القطع مع الاعتبارات الجزئية غير الشرعية، إذ ا أردنا دعم دولة القانون ومجتمع المؤسسات.

إن نشر تعاليم الشريعة السمحة للناس على العفو والعدل والإحسان، والمجادلة بالتي هي أحسن يؤسس في عقل المسلم وروحه حب الآخرين وتفهم التنوع البشري على كل المستويات وفي كل المجالات، ولذلك لابد من أن نعطي مساحة أوسع للممارسة والنقد الموضوعي.

المؤسسات والحقوق: ولا شك أن قنوات نشر ثقافة حقوق الإنسان وتجذيرها في الوعي الجماعي متعددة، ولكن تظل المدرسة والحياة المدرسية هي المجال الأمثل لدعم مشروع من هذا القبيل، فالمدرسة مؤسسة اجتماعية لها وظائفها المحددة في التعليم والتنشئة والتأهيل، وتخضع أنشطتها للتخطيط وفقا للأهداف المرجوة منها، وعندما تتضمن تلك الأهداف توعية المواطن في طور التكوين بحقوقهم الإنسانية وبمسؤولياتهم تجاه حقوق غيرهم، فإن دور المدرسة في نشر ثقافة حقوق الإنسان يصبح حاسما بكل المقاييس.

لذا فقد قامت بعض المنظمات العالمية كاليونسكو ومنظمة العفو الدولية–على سبيل المثال–ينشر أدلة وقواعد إرشادية للمعلمين وغيرهم ممن يتعاملون مع الأطفال والبالغين حول كيفية تعليم حقوق الإنسان للبالغين، أو التدرج بذلك في المنهج الدراسي من مرحلة ما قبل الابتدائي وحتى المرحلة الثانوية.

وترى هذه المنظمات أنه يمكن العمل في مرحلة ما قبل الابتدائية والمراحل المبكرة على تنمية سلوكيات إيجابية تتعلق باحترام الآخرين وبالعدالة والتعاون، وقبول التنوع والتحلي بروح المسؤولية، وفي المراحل الابتدائية المتقدمة يمكن تناول المفاهيم والقيم السابقة على نحو أعمق، وإدماج أنشطة أخرى تدور حول المواطنة وحقوق المجتمع وقوانينه والصيغ المبسطة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل وهكذا.

ولعل منهجية المشاركة والتفاعل في عملية التعليم لدى الأطفال والبالغين (وليس التلقي السلبي) هي الأكثر ملاءمة عند تناول المهارات والمواقف والمعارف المتعلقة بحقوق الإنسان حيث تنطوي في كير من الأحيان على العديد من وجهات النظر المختلفة حول مسائل معينة، وليس على إجابة واحدة (صحيحه).

وهذا يعني أن تعليم حقوق الإنسان يفترض تعليم حقوق الإنسان وممارستها، كما يعني تطبيق حقوق الإنسان، في جميع مستويات النظام التعليمي، وتدريس هذه الحقوق من خلال نقل المضامين والخبرات الحية سواء بسواء، بعبارة أخرى، ينبغي أن يوفر تعليم حقوق الإنسان الفرص للشباب كي يطوروا ويمارسوا المهارات اللازمة لاحترام حقوق الإنسان واحترام المواطنة " من خلال "حياة المدرسة".

ويشمل هذا النهج مضمون المناهج الدراسية، كما يشمل العمليات التعليمية والأساليب التربوية، والبيئية التي يوفر ضمنها التعليم، بما في ذلك الإدارة المدرسية، ويجب كذلك أن تحترم بيئة المدرسة ذاتها، وأن تعزز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتفاهم والتسامح والمساواة والصداقة بين جميع الشعوب، ويجب توفير التعليم بطريقة تخدم الكرامة الذاتية للطفل، وتمكنه من التعبير عن آرائه بحرية، ومن المشاركة الكاملة في حياة المدرسة بدءا من تشجيع مشاركة الأطفال في حياة المدرسة إلى إنشاء مجالس وجماعات طلابية، وتشجيع اشتراك الأطفال في صنع القرارات بطريقة ديمقراطية وفي حل النزاعات بلا عنف.